

نص ت.ع رقم 056 لسنة 2022

بتاريخ 2022.09.15

الموضوع: حول معاملة الواردات المنجزة من قبل الصناعيين في إطار البرامج التقديرية السنوية للصنع.

المراجع: - الفقرة 7.2 والفقرة 7.26 من القواعد العامة للأحكام التمهيدية لتعريفه المعاليم الديوانية عند التوريد المصادق عليها بالقانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30.

- القانون عدد 111 لسنة 1990 المؤرخ في 1990/12/31 وخاصة الفصل 27 منه.

- القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 وخاصة الفصل 14 منه.

- الأمر عدد 1190 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/07/01 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تطبيق أحكام الفقرة 7.2 من الباب الثاني من الأحكام التمهيدية لتعريفه المعاليم الديوانية بمقتضى القانون عدد 1989 المؤرخ في 1989/12/30.

- الأمر عدد 1090 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/05/17 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تطبيق أحكام الفقرة 7.26 من الأحكام التمهيدية.

- المذكرة نص ت.ع عدد 134 لسنة 1985 المؤرخة في 1985/06/13.

في إطار ملائمة التراتيب الإدارية مع مقتضيات الإتفاقيات الدولية التي إنخرطت فيها بلادنا، وخاصة منها إتفاقية النظام المنسق ومع مقتضيات التشريع الوطني وخاصة القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/29 المتعلق بإصدار تعريفه المعاليم الديوانية عند التوريد كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة،

وسعى إلى توحيد التمشي والممارسة الإدارية على مستوى مختلف المكاتب الديوانية وحوكمة وترشيد إسناد الإمتيازات الجبائية، تقرر حصر مجال تطبيق مقتضيات المذكرة ت.ع عدد 134 لسنة 1985 المؤرخة في 1985/06/13 وذلك بالإقتصار فقط على الواردات التي يقوم بها الصناعيون المتحصلون على برامج تقديرية لتشجيع الصناعة الممنوحة لهم في إطار الفصل 27 من القانون عدد 111 لسنة 1990 المؤرخ في 1990/12/31 أو المتحصلون على برامج تقديرية للإنتاج لدعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية في إطار الفصل 14 من القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/12/29 دون سواهم شريطة أن تكون الأفضال الموردة غير مجمعة كما تم تحديدها والمصادقة عليها بالبرنامج التقديري السنوي للصنع.

وتتسحب نفس الإجراءات والشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة على المدخلات
الموردة من قبل هؤلاء الصناعيين في إطار إتفاقيات التبادل التجاري الحر الجاري بها العمل.
تتمّ تسوية الحالات العالقة طبقاً لمقتضيات هذه المذكرة.

كافة المصالح الديوانية المعنية مدعوة للتقيد بما جاء بهذه المذكرة ورفع كل صعوبة في
التطبيق إلى الإدارة العامة للديوانة (إدارة التعريف، مكتب الإمتيازات الجبائية، مكتب التشريع
والدراسات).

المديرة العامة للديوانة

نجاه الجوادي